مهند مصطفى(*)

الانتخابات الإسرائيلية العامة وتفاقم خطاب الطابع الإثني لـ "الدولة اليهودية"

مدخل

جاءت نتائج انتخابات الكنيست الثامن عشر لتؤكد على التوجه الإسرائيلي في التعامل مع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وجاء فوز أفيغدور ليبرمان وحزبه [إسرائيل بيتنا] ليؤكد على الخطاب الإسرائيلي الجديد، الذي يستند إلى ثلاثة أسس:

أولا: تعميق يهودية الدولة والتشديد على طابعها الإثني.

ثانيا: ربط المواطنة بالولاء والحقوق بالواجبات.

ثالثا: الفصل بين المجموعتين إما من خلال تعميق التمييز ضد العرب، أو من خلال الفصل الداخلي كإقصاء العرب من عملية اتخاذ القرار وتوزيع الموارد، أو الفصل الجسدي كما يقترح حزب "إسرائيل بيتنا" من خلال التبادل السكاني.

إن تطورات الخطاب الإسرائيلي الجديد ضد الأقلية الفلسطينية والذي وصل ذروته لدى حزب "إسرائيل بيتنا" هو تراكم لما حدث خلال العقدين الأخيرين على صعيد تطور وتدهور علاقات الأغلبية والأقلية في إسرائيل. وقد حظي حزب ليبرمان بتأييد غالبية قطاعات المجتمع الروسي لكن ليس القطاع الروسي فقط، فنصف المصوتين كان من الروس والنصف الآخر توزع على قطاعات أخرى في المجتمع الإسرائيلي. وهذا يدل على أن النهج السياسي لحزب ليبرمان بدأ يحظى بتأييد واسع، وخصوصا فيما يتعلق بالمجتمع العربي في إسرائيل.

إن ما يميز العقدين الأخيرين في تجربة الفلسطينيين في إسرائيل هو النقاش إلى حد الصراع بين الأقلية والأغلبية على شكل وجوهر نظام الحكم في إسرائيل، فقد استحوذ هذا الموضوع على الأجندة السياسية لدى الطرفين، وخصوصا لدى الطرف اليهودي كرد فعل على تحولات سياسية وفكرية في معادلة الصراع بين الأقلية

*طالب للقب الدكتوراه، وأستاذ مساعد في جامعة حيفا.

والأغلبية. وقد حاولت الأغلبية الادعاء بأنه يمكن تعريف إسرائيل كدولة "يهودية وديمقراطية" من دون أن يمس ذلك بديمقراطيتها (غابيزون، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، يعكوبسون وروبنشتاين، ٢٠٠٣)، في المقابل اعتبر الفلسطينيون في إسرائيل أن هناك تناقضا بنيويا وجوهريا بين الطابع اليهودي للدولة والطابع الديمقراطي، ما يحول إسرائيل إلى نظام غير ديمقراطي (Ghannem،٢٠٠١، بشارة، ١٩٩٨، غانم ويفتاحئيل، ٢٠٠٤). وقد انصبت غالبية الجهود السياسية والفكرية العربية في العقدين الأخيرين في الإشارة إلى التناقض بين الطابع اليهودي للدولة وبين الادعاء بديمقراطيتها، وأصبح المطلب بإلغاء الطابع اليهودي للدولة مطلب النخب الفلسطينية والجمهور الفلسطيني في إسرائيل، إلى درجة أن رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، يوفال ديسكين، اعتبر هذه المطلب خطرا إستراتيجيا على الدولة، وأن "الشاباك" سيحبط كل محاولة لتغيير الطابع اليهودي للدولة حتى لو كانت بأدوات ديمقراطية (هآرتس، ٢٠٠٧/٣/١٦).

يمكن اعتبار مرحلة العقدين الأخيرين مرحلة الهوس الإثني اليهودي، حيث يجري التشديد على هوية الدولة اليهودية وطابعها الإثني، من خلال تعزيز هذا الطابع بواسطة إجراءات سياسية وقانونية لم يسبق لها مثيل من قبل. هناك تيار يهودي يعترف أن ديمقراطية الدولة في صراع دائم مع يهوديتها، حيث يدعي هذا التيار أن الديمقراطية تسمح "للأعداء من الداخل" باستغلالها ضد يهودية الدولة، لذلك هناك حاجة دائمة لتقليص مساحة الديمقراطية وتوسيع الطابع اليهودي للدولة، وربط المواطنة باستحقاقات معينة، حتى أن بعض الباحثين الإسرائيليين تعامل بشكل واضح مع الفلسطينيين في إسرائيل كتهديد والبعض كأعداء (شيفتان، ٢٠٠١، شبرنتسيك، ٢٠٠٣، رفائيلي، ٢٠٠٢، سوفير، ٢٠٠٢)، فقد اقترح شيفتان الخروج من التعامل مع مسألة العرب في إسرائيل لا من خلال مفاهيم "البحث عن حلول"، وإنما من خلال مفاهيم "مراقبة الأضرار وتقليصها" في التعامل مع هذه المسألة، ويؤكد توجه شيفتان كاتب مثل شبرنتسيك، وهو متخصص في اليمين المتطرف والعنف، يقترح عدم حل "مشكلة" العرب في إسرائيل، بل إدارة هذه المشكلة من خلال سياسات ديمغرافية، تشريعية ومدنية. أما رفائيلي فإنه يعتبر بشكل صريح أن العرب هم عدو وتهديد إستراتيجي على الدولة اليهودية. ويتعامل سوفير مع المجتمع العربي كتهديد سكاني وقنبلة ديمغرافية موقوتة.

الفلسطينيون داخل إسرائيل في "المهداف" العنصري.

ثقافة سياسية معادية للعرب

تشير الأبحاث، التي فحصت الثقافة السياسية في المجتمع الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، إلى أن الثقافة المهيمنة عليه هي ثقافة غير ديمقراطية، ثقافة تستند إلى التمجيد واللهفة والبحث عن قائد متسلط قوي، وذلك كتعويض عن عجز الإطار القانوني والسياسي القائم في حل المشاكل، وإلى تأييد تهجير وطرد الفلسطينيين في إسرائيل وسلب حقوقهم. سنستعرض قسما بسيطا من هذه الأبحاث من دون تفصيل.

في البحث الذي أجراه مركز "يافه" للدراسات الإستراتيجية في العام ٢٠٠٢ تبين أن حوالي ٣٠٪ من اليهود يؤيدون طرد العرب في إسرائيل، ٦٠٪ يؤيدون انتهاج الحكومة سياسة تشجيع هجرة العرب، ٦١٪ يعتبرون العرب خطرا أمنيا.

في تقرير مقياس الديمقراطية الاسرائيلية للعام ٢٠٠٣ الذي ينشره المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، وهو المعهد الذي يشرف على صياغة دستور لإسرائيل يكرس فيه يهوديتها، جاء أن ٥٣٪ من اليهود يعارضون منح مساواة كاملة للعرب، ٥٧٪ يؤيدون تبني سياسات رسمية تشجع العرب على الهجرة. وفي مقياس العام ٢٠٠٤ الذي أجري بين أبناء الشبيبة، أشار ٦٠٪ منهم إلى "تشوقهم" لقائد قوي كبديل للإطار القانوني القائم. ويصل هذا "الشوق" الى ٥٨٪ بين الكبار. وفي مقياس العام ٢٠٠٦ أشار ٦١٪ من أبناء الشبيبة إلى أن قدرة قائد قوي على حل المشاكل هي أكبر وأنجع من القنوات السياسية والحكومية الموجودة.

في مقياس العلاقات اليهودية– العربية للعام ٢٠٠٦، الذي يشرف عليه عالم الاجتماع الإسرائيلي سامي سموحة، أشار ٨٠٪ من اليهود إلى أنه يجب أن تكون غالبية يهودية في تحديد القرارات

المصيرية للدولة، وليس غالبية المواطنين. وفي مقياس العام ٢٠٠٧ أيد حوالي ثلث اليهود نزع حق العرب في التصويت، ٣٧٪ أيدوا تبني سياسات تشجع العرب على الهجرة.

وفي بحث شامل حول التطرف السياسي قام به مركز دراسات الأمن القومي في جامعة حيفا، أشار ٦٣٪ من اليهود إلى أن على الدولة تشجيع هجرة العرب، ٥٥٪ أشاروا إلى أن العرب يشكلون تهديدا أمنيا للدولة، ٤٥٪ أيدوا نزع حق العرب في التصويت أو الترشح للانتخابات، ٢٥٪ أشاروا إلى أنه لو تنافست حركة "كاخ" في الانتخابات فسيفحصون إمكانية التصويت لها.

هناك أبحاث كثيرة لا مجال هنا لاستعراضها كلها، ولكن هذه النتائج تشير إلى حقيقة واحدة، هي أن "الليبرمانية" كما يحب البعض أن يطلق عليها هي نتاج ثقافة سياسية عرضنا جزءا منها في هذا المبحث، وليست هي (أي الليبرمانية) من يهدد العرب من خلال إنتاج ثقافة عنصرية ضد العرب، بل هي نتاج هذه الثقافة.

جدول يبين نتائج حزب "إسرائيل بيتنا" ١٩٩٩- ٢٠٠٩

	النسبة	المقاعد
١٩٩٩	٢،٦	٤
٢٠٠٣	٥،٥	٧
٢٠٠٦	٩	١١
٢٠٠٩	١١،٧	١٥

خطاب يهودية الدولة بين الولاء والفصل

لقد تم التأكيد، يهوديا، على يهودية الدولة من خلال مجموعة من الاجتهادات والإجراءات الأكاديمية، الدستورية، القانونية والسياسية.

أكاديميا: في خضم النقاش النظري والتطبيقي الجاري في العقدين الأخيرين حول النظام الإسرائيلي، قام عالم الاجتماع الإسرائيلي سامي سموحة بإنتاج معرفي نظري لما يسمى "الديمقراطية الإثنية" (Smooha، ١٩٩٧)، في محاولة منه لتأصيل النظام السياسي الإثني في إسرائيل تأصيلا نظريا، ليس بهدف نقده بل بهدف تكريسه كأحد أنماط الحكم في الأدبيات السياسية والاجتماعية النظرية. يعتبر نموذج سموحة النظري وتطبيقاته على الحالة الإسرائيلية أهم النماذج التي تدرس وتستعمل في الأكاديميا الإسرائيلية، ويحاول هذا النموذج في الحالة الإسرائيلية الادعاء أنه يمكن لدولة إسرائيل أن تكون يهودية وديمقراطية في الوقت نفسه، ويدعي هذا النموذج، باختصار، أن الأغلبية اليهودية تتمتع بحقوق جماعية وأفضلية في كل المجالات، لا بل إن الدولة تعبر عن حق تقرير المصير للشعب اليهودي وتعبر عن ثقافته ورموزه وطموحاته، إلا أنها لا تنفي وجود أقلية غير يهودية فيها، تعطيها حقوقا، ولكن هذه الحقوق لا يمكن أن تكون متساوية مع حقوق الأغلبية وخصوصا فيما يتعلق بحق تقرير المصير (للاستزادة أنظر: Smooha، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٧، ٢٠٠٢). وفي مرحلة لاحقة اقترح سموحة الانتقال إلى شكل الدولة الإثنية "المحسنة" من خلال منح الفلسطينيين في إسرائيل حكما ذاتيا مؤسساتيا غير إقليمي (سموحة، ١٩٩٩).

في المقابل قام منظرون وأكاديميون في تعرية النظام الإسرائيلي، وكشف التناقض الواضح بين يهودية الدولة وديمقراطيتها (Rouhana 1997: Ghanem 1998؛ Yiftachel 2006؛ Jamal، 2002، بشارة، ١٩٩٨)، وقام آخرون ببناء نموذج نظري لواقع النظام الإسرائيلي يكشف عن عدم ديمقراطيته وحضور الطابع الإثني بشكل كبير في هذا النظام، وتوجت هذه الجهود النظرية بتأصيل نموذج نظري باسم "الإثنوقراطية" (Yiftachel and Ghanem، 2004، غانم ويفتاحئيل، ٢٠٠٤). ويهدف هذا النموذج الى نقد النظام السياسي الإسرائيلي وليس تكريسه.

دستوريا: جرت ولا تزال عملية تشريعية جدية ومساع قانونية حثيثة لإعطاء معنى ومضمون قانوني داخلي ليهودية الدولة أولا، ولكونها دولة الشعب اليهودي ثانيا. وتقع في ذروة هذه العملية صياغة دستور للدولة، ويتم هذا الأمر من خلال لجنة الدستور، القانون والقضاء في الكنيست، والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية. ويطرح الموضوع من خلال شعار "دستور بالوفاق". وتجري محاولة لإعداد دستور للدولة العبرية في أسوأ سياق سياسي يعيشه الفلسطينيون في إسرائيل، في ظل تصاعد قوة اليمين وانتشار الثقافة العنصرية التي تبرر أي تكريس عنصري وإثني في الدستور المقترح. في السنوات الأولى بعد قيام الدولة لم تسن الدولة دستورا لها، رغم الاقتراحات الكثيرة والمداولات العديدة للقيام بهذه الخطوة، إلا أن الموضوع لم يخرج لحيز التنفيذ، بادعاء أن القضية الدينية لم

يعرف الدستور المقترح إسرائيل على أنها «دولة يهودية ديمقراطية»، مكرسا بذلك هذا الطابع بشكل دستوري. ففي القسم الأول من الدستور الذي حمل اسم «الأسس»، جاء في البند الأول أن اسم الدولة هو «إسرائيل»، ومباشرة في البند الثاني، «إسرائيل هي دولة يهودية وديمقراطية (شمغار، ٢٠٠٥، ٩١). وتؤكد بنود الدستور الطابع اليهودي للدولة في كل ما يتعلق بقضايا: حق العودة والجنسية ورموز الدولة، والتي تم تدويلها في الدستور بشكل واضح مكرسا الطابع اليهودي للدولة (المصدر السابق، ٩١-٩٣).

تحل بعد في الدولة.

يفند روحانا (٢٠٠٤) الادعاء القائل بأن عدم سن الدستور نابع من الصراع الديني العلماني في إسرائيل.. "إنّ سبب التخلّي عن جهود صياغة دستور في سنوات إسرائيل الأولى عادةً ما يُعزى إلى قرار "الآباء المؤسّسين" تجنّبا لأيّ توتّر زائد قد ينبع من أيّ إخلال في الوضع القائم الحساس، وهو التوتر الذي كان قد بدأ يظهر في الدّولة الفتيّة بين شريحتي المجتمع اليهودي المتديّنة والعلمانية، وبالتالي بين الدولة والمجتمع في إسرائيل. ويميل هذا التحليل إلى تجاهل مخطّطات الآباء المؤسّسين للدولة، التي نبعت من أهدافهم المصرّح بها علانيةً: مصادرة موارد المواطنين العرب ومنحها للمواطنين اليهود؛ الحصول على الوقت الكافي لدمج ما تمّ اغتنامه وسلبه من الحرب مع الفلسطينيين – العقارات والأملاك الهائلة التي تركها الفلسطينيون خلفهم – وتوظيف هذه الغنائم لصالح المواطنين اليهود والمجتمع اليهودي؛ وبلورة بعض القوانين والنُّظم التي تهب الفوقية للمواطنين اليهود وتحطّ من مكانة الأقليّة العربية في دولة الشّعب اليهودي. إنّ هذه الممارسات لا تتوافق مطلقًا مع أيّ دستور ديمقراطي، ولذلك فقد كان من الممكن لعملية صياغة دستور أن تعيقَ مُخطَّطات الآباء المؤسّسين" (روحانا، ٢٠٠٤).

يعرف الدستور المقترح إسرائيل على أنها "دولة يهودية ديمقراطية"، مكرسا بذلك هذا الطابع بشكل دستوري. ففي القسم الأول من الدستور الذي حمل اسم "الأسس"، جاء في البند الأول أن اسم الدولة هو "إسرائيل"، ومباشرة في البند الثاني، "إسرائيل هي دولة يهودية وديمقراطية (شمغار، ٢٠٠٥، ٩١). وتؤكد بنود الدستور الطابع اليهودي للدولة في كل ما يتعلق بقضايا: حق العودة والجنسية ورموز الدولة، والتي تم تدويلها في الدستور بشكل واضح مكرسا الطابع اليهودي للدولة (المصدر السابق، ٩١-٩٣). وتوفر سلسلة القوانين الإسرائيلية الامتيازات الرسمية للغالبية اليهودية في المجالات المختلفة في الدولة. ويتم الادعاء أن غالبية العرب يؤيدون نص الدستور وتعريف الدولة من خلال استطلاعات أجراها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، والتي فندتها استطلاعات أخرى[1].

قانونيا: شهد العقدان الأخيران مجموعة من التشريعات التي تشدد على ازدواجية النظام الاسرائيلي "كيهودي وديمقراطي" بدءاً من قانون أساس الحكومة (تعديل ٧أ من سنة ١٩٨٥). في "قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته" من العام ١٩٩٢ ورد في هدف القانون ما يلي: "بند ٨أ: هدف هذا القانون الأساس هو الدفاع عن كرامة الإنسان وحريته من أجل تثبيت قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية في قانون أساس". وأيضاً في "قانون أساس: حرية العمل" من نفس العام ١٩٩٢ ورد في هدف القانون "بند ٢: هدف القانون الأساس هو الدفاع عن حرية اختيار العمل ومن أجل تثبيت قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية". وازدادت هذه الحاجة القانونية إلى تكريس الطابع اليهودي للدولة في هذه الفترة، إلى جانب الخطاب السياسي القائم والمهيمن الذي يؤكد هذا الطابع في التعاملات مع العرب سواء اليومية أو السياسية.

ويشكل قانون المواطنة المعدل العام ٢٠٠٣ مثالا صارخا على هذه الجهود. وكانت الدوافع الأمنية هي التعليل الرسمي لسن القانون، إلا أن السبب الفعلي هو ديمغرافي محض، وعبر بعض أعضاء الكنيست عن ذلك بصورة علنية، منهم يوفال شطاينيتس من الليكود الذي قال: "لا أرغب في التحدث عن التحويرات الأمنية التي أضيفت على

(١). يدعي المعهد الإسرائيلي للديمقراطية أن ٧٧٫٤٪ من العرب سوف يؤيدون دستورا يعرف الدولة أنها يهودية وديمقراطية. وقد انتقد الكثير طريقة عرض السؤال والتي تربط بين هذا التعريف واستحقاق المساواة دون أن يفهم المستطلع فحوى هذا التعريف دستوريا وقانونيا، فيتم سؤاله على صيغة: هل تؤيد تعريف الدولة كدولة يهودية وديمقراطية تتحقق فيها المساواة للعرب؟ رغم أن استطلاع مركز مدى الكرمل السنوي للعام ٢٠٠٤ بين أن ٦٢٪ من العرب يعتقدون أن إسرائيل لا تستطيع أن تكون يهودية وديمقراطية في الوقت نفسه.

القانون... الدولة تملك كامل الحق في أن تدافع عن نفسها من الناحية الديمغرافية" (سلطاني، ٢٠٠٤، ٢١). وعبرت البروفسور روت غابيزون، وهي رائدة في عملية سن دستور بالوفاق، عن تأييدها تعديل قانون المواطنة لكونه "جزءا من المجهود الذي يتم بذله من أجل المحافظة على إسرائيل كدولة يحقق فيها الشعب اليهودي حقه في تقرير المصير... ومن يؤمن بعدالة أن تكون الدولة يهودية، عليه أن يقبل أنه يحق لها، بل يجب عليها، أن تحافظ على الشروط التي تمكن من استمرار وجودها.." (غابيزون، ٢٠٠٣).

الفلسطيني في إسرائيل: متّهم لن تثبت براءته!

سياسيا: شهد العقد الأخير بروز برامج سياسية سبقتها تصريحات سياسية مكثفة حول فكرة التبادل السكاني أو الضم بين مناطق فلسطينية في إسرائيل وبين كتل استيطانية في الضفة الغربية كجزء من الحل النهائي والتسوية، ويدور الحديث في العادة على ضم مناطق من منطقة المثلث إلى الدولة الفلسطينية (أنظر: أرييلي، ٢٠٠٦)، وذلك للتخلص من أعداد كبيرة من العرب في إطار "الخطر الديمغرافي" الذي أصبح هاجسا سياسيا في اسرائيل (سوفير، ٢٠٠٣)، وقد تحولت هذه التصريحات الى برامج سياسية لأحزاب إسرائيلية، مثل حزب "إسرائيل بيتنا" والذي كان جزءا من الائتلاف الحكومي لفترة قصيرة في حكومة إيهود أولمرت السابقة.

في الحقيقة أن الهاجس الديمغرافي لم يكن جديدا، لا بل اعتبر مسألة أمنية في عقود سابقة، ففي السبعينيات عقد "مجلس الديمغرافيا" (هكذا كانت تسميته) اجتماعاله في كانون الثاني العام ١٩٧٦، بحضور رئيسة المجلس زينا هرمن وبمشاركة مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية (المنصب الذي ألغي لاحقا) شموئيل طوليدانو، وذلك لبحث موضوع تنظيم الأسرة في المجتمع العربي، وقد اتفق المشاركون على أن تكون الجلسات سرية بدون الكشف الإعلامي لها، واعتبر طوليدانو أن "المشكلة الديمغرافية هي المشكلة الأساسية في هذه الأيام" (شطوفلر، ٢٠٠٨، ٥٠٣). إن الجديد في خطاب الديمغرافيا الأخير هو عنفه وحدته ومحاولات نزع الشرعية السياسية عن مجموعة كاملة بسببه.

يعتبر الباحث والمحاضر الجغرافي أرنون سوفير من بين المثابرين في الترويج للخطر الديمغرافي، وكان قد قدم ورقة إلى رئيس الحكومة أريئيل شارون حول رؤيته لحل الأزمة الديمغرافية، وقد نوقشت هذه الورقة في لجنة الخارجية والأمن وخلال مؤتمر هرتسليا للأمن والمناعة الوطنية. ويقترح سوفير في ورقته ضم منطقة المثلث، وشرق القدس إلى السلطة الفلسطينية، مما يؤدي إلى تقليل عدد العرب المسلمين في الدولة بصورة كبيرة، حيث تتخلص إسرائيل من (٤٠٠) ألف نسمة (٢١٠ آلاف نسمة في شرقي القدس و١٩٠ ألف نسمة في المثلث) الذين سيصل عددهم الى (٨٠٠) ألف نسمة في ٢٠٢٠، وبهذه الطريقة يبقى في إسرائيل في العام ٢٠٢٠، ٢٠٠ ألف عربي مسيحي و١٥٠ ألف درزي ومليون مسلم مقابل ٦ ملايين يهودي (سوفير، ٢٠٠٣).

وفي مناسبة أخرى، اقترح سوفير في حال معارضة السكان المحليين فكرة الضم، إقامة غيتوات اجتماعية– اقتصادية حول القرى العربية وإغلاق المنافذ عليها[٢]. وكان سوفير قد بعث بورقته حول مستقبل الديمغرافيا في إسرائيل إلى رئيس الحكومة السابق أريئيل شارون في آذار ٢٠٠٢، كتب فيها: "كل سكان إسرائيل أصبحوا يفهمون أن هناك حلا واحدا لوقف جارنا المجنون المنتحر، إنه الفصل". (هآرتس، ٢٠٠٢/٦/٢٨، ب٥). لكن سوفير لا يبرر فكرة الفصل التي تشمل شرقي القدس أيضا بمفاهيم أمنية وإنما بمفاهيم ديمغرافية، فقد جاء في رسالته:

"كان عليك (أي شارون) أن تعلم ذلك منذ أشهر لأن المعطيات الديمغرافية الصعبة، مع غياب الفصل تعني نشوء أكثرية عربية، وهذا يعني نهاية دولة إسرائيل اليهودية، من المهم أن تتذكر أنه في نفس اليوم الذي يبذل فيه جيش الدفاع جهودا وينجح في اغتيال مخرب هنا وهناك، فإنه يولد في أرض إسرائيل الغربية حوالي ٤٠٠ طفل سيتحول قسم منهم إلى مخربين جدد، كل يوم ٤٠٠ طفل جديد! هل تفهم ذلك؟" (المصدر السابق).

إن الاهتمام بالديمغرافيا كان في رأس سلم أولويات الفصل

٢ . مقابلة أجرتها صحيفة "بيسك زمان" (صحيفة منظمة الطلاب في جامعة حيفا) مع أرنون سوفير (٢٠٠١/١٢/١٧).

لا يمكن فصل تحولات الخطاب السياسي في صفوف الفلسطينيين في اسرائيل عن مجمل التحولات في الساحة الإسرائيلية خلال العقدين الأخيرين، والتحولات السياسية العولمية، كالانكشاف على تجارب أقليات أخرى بعد نهاية الحرب الباردة والانكشاف الإعلامي الفضائي، وتحولات سياسية داخل المجتمع الفلسطيني نفسه، وقد كان رد فعل المؤسسة الإسرائيلية عنيفا على هذه التحولات التي أفرزت صحوة سياسية ونضالية جديدة بعد تراجع سياسي ونضالي وصل ذروته في بداية التسعينيات على أثر توقيع اتفاق أوسلو (حيدر، ١٩٩٧)

في مشروع أرنون سوفير لدرجة أن ريتشارد هاريس، مدير قسم التخطيط في وزارة الخارجية الأميركية، سأل سوفير عن النسبة التي ترتكز إلى الأمن في مشروعه للفصل، وعن النسبة التي ترتكز إلى الديمغرافيا، فأجابه سوفير: "١٠٠٪ ديمغرافيا" (المصدر السابق).

إن سوفير هو عينة صغيرة من تصريحات كثيرة لا تعد حول الترانسفير وضم تجمعات عربية من إسرائيل إلى الدولة الفلسطينية في إطار حل المشكلة الديمغرافية للمحافظة على الأكثرية اليهودية[٣]، وكان من بين الشخصيات المركزية الذين أيدوا الفكرة رئيس الحكومة الأسبق إيهود باراك، فقد طرح رؤيته خلال مقابلة أجراها معه المؤرخ بيني موريس في مجلة (NEW YORK REVIEW OF BOOKS)) في عدد أيار (٢٠٠٢). وصرح باراك خلال المقابلة بأنه مستعد لضم مناطق في المثلث إلى الدولة الفلسطينية مقابل ضم كتل استيطانية إلى إسرائيل (فصل المقال، ٣١/٥/٢٠٠٢). أما التصريح الأخير الصادر عن شخصية رسمية ذات مكانة في إسرائيل، فكان تصريح وزيرة الخارجية الإسرائيلية في حكومة كديما، تسيبي ليفني، عندما قالت: "إن إقامة الدولة الفلسطينية هي حل قومي لمواطني إسرائيل العرب أيضا" (هآرتس، ١٩/١١/٢٠٠٧، ٣). وجاء تعقيب ليفني بعد قرار لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية والذي دعت فيه القيادة الفلسطينية إلى عدم الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية. يتجلى الطابع الإثني في هذه الحالة في كون الدولة اليهودية غير محايدة في خطاب الترانسفير والضم، بل هي شريكة بسبب كونها دولة يهودية، فقد تمت إعادة إحياء عمل "مجلس الديمغرافيا" من جديد وذلك لمعالجة التزايد السكاني في المجتمع الفلسطيني.

تحولات الخطاب السياسي للفلسطينيين في الداخل

تميز العقدان الأخيران في تجربة الفلسطينيين في إسرائيل بتحولات واضحة في الخطاب السياسي. ومن شأن مراجعة لمجمل الخطاب السياسي لجميع التيارات السياسية بدون استثناء أن تبين التحولات في مضامين هذا الخطاب وحتى مفرداته وشكله. فمثلا بالنسبة للموقف من حق العودة للاجئين الفلسطينيين، فقد تميز الحديث حول هذا الموضوع بالتلعثم لدى الجميع، أو الهروب من مواجهة هذا السؤال، إلى درجة التماهي مع مواقف إسرائيلية يسارية، إلا أن الخطاب الحالي حول حق العودة بدا أكثر وضوحا وصريحا. وحق العودة هو عينة لتحولات هذا الخطاب في القضايا الداخلية المدنية وفي القضية الخارجية الوطنية، ونفس هذه الوضوح نراه على مستوى العلاقة مع الدولة، ومع الأغلبية اليهودية، وغيرها.

وفي مسألة مكانة الأقلية الفلسطينية، تم الفصل إلى درجة فك الارتباط بين هذه المكانة وبين حل المسألة الوطنية، فقد أدرك الفلسطينيون في إسرائيل أن حل القضية الفلسطينية من خلال إقامة دولة فلسطينية لن يحسن من مكانتهم المدنية والسياسية في الدولة اليهودية، بل إن هذه المكانة تتعلق في الدرجة الاولى بتغيير طابع الدولة الإثني، وإقامة مبنى سياسي جديد، فهناك من يتبنى فكرة "دولة المواطنين"، وهناك من يقترح إقامة دولة ثنائية القومية داخل إسرائيل أو في فلسطين التاريخية، وقسم آخر لا يناقش مسألة العلاقة مع الدولة من خلال العزوف والاستحكام بسياسات هوية مثلما تفعل الحركة الإسلامية. وقسم رابع لا يزال يتمسك بخطاب مساواة وإن كان متقدما عن خطاب المساواة "البدائي"، ولكن في إطار الدولة اليهودية.

٣ . يمكن مراجعة هذه التصريحات في: مصطفى (٢٠٠٤)، اريبلي وآخرون (٢٠٠٦)، سلطاني (٢٠٠٤، ٢٠٠٥).

الأحزاب الإسرائيلية: خلافات تنتهي عند الحقوق العربية.

لا يمكن فصل تحولات الخطاب السياسي في صفوف الفلسطينيين في اسرائيل عن مجمل التحولات في الساحة الإسرائيلية خلال العقدين الأخيرين، والتحولات السياسية العولمية، كالانكشاف على تجارب أقليات أخرى بعد نهاية الحرب الباردة والانكشاف الإعلامي الفضائي، وتحولات سياسية داخل المجتمع الفلسطيني نفسه، وقد كان رد فعل المؤسسة الإسرائيلية عنيفا على هذه التحولات التي أفرزت صحوة سياسية ونضالية جديدة بعد تراجع سياسي ونضالي وصل ذروته في بداية التسعينيات على أثر توقيع اتفاق أوسلو (حيدر، ١٩٩٧). وقد كان رد الفعل عنيفا في أحداث الروحة في تشرين الثاني ١٩٩٨، وأحداث أم السحالي في العام ١٩٩٩، وأحداث ذكرى يوم الارض في آذار ٢٠٠٠، وما تبعها من مواجهات بين الطلاب العرب وقوات الأمن في الجامعات الاسرائيلية (أبو بكر ورابينوفيتش، ٢٠٠٤)، ووصل هذا الصدام ذروته في أحداث انتفاضة القدس والاقصى في تشرين الأول ٢٠٠٠، حيث قتلت قوات الأمن والشرطة ١٢ مواطنا عربيا. وعلى الرغم من نشر توصيات لجنة التحقيق الرسمية التي أقيمت في أعقاب أحداث انتفاضة الأقصى في تشرين الأول ٢٠٠٠، والتي تسمى أيضا "لجنة أور" على اسم رئيسها القاضي ثيودور أور، والتي اعترفت فيها اللجنة بأن الشرطة تتعامل مع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل كأعداء، فقد قتلت الشرطة منذ الأحداث وحتى العام ٢٠٠٨ ثمانية عشر مواطنا فلسطينيا، وقامت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية باعتقال قيادة الحركة الاسلامية (الشق خارج–البرلماني) في أيار ٢٠٠٣ (حول الاعتقال أنظر: غانم ومصطفى، ٢٠٠٤)، وفتح ملفات سياسية ضد غالبية أعضاء الكنيست العرب، وملاحقة نشطاء سياسيين من مختلف الاحزاب العربية، مما يدل على أن الشرطة والمؤسسة الرسمية لم تغير من تعاملها مع الفلسطينيين في إسرائيل حسب توصيات اللجنة الرسمية. أدت هذه التحولات إلى عملية انتقال الخطاب العنصري تجاه العرب على المستوى اللفظي إلى مستوى العنف الجسدي من قبل الجمهور اليهودي أيضا، فقد ازدادت الاعتداءات الفردية على عرب في تجمعات يهودية، وبدأت الاعتداءات الفردية تتحول إلى اعتداءات جماعية وخصوصا في المدن الساحلية (المختلطة)، بسبب الاحتكاك المباشر بين المجتمعين، كما حدث في مدينة عكا من اعتداء على العرب في تشرين الأول ٢٠٠٨.

لقد مثلت المرحلة الممتدة منذ الانتفاضة الفلسطينية الأولى العام ١٩٨٧ مرورا بانتفاضة الأقصى العام ٢٠٠٠ وحتى الآن، ذروة عملية بدأت منذ العام ١٩٦٧، فمن جهة قام الفلسطينيون في إسرائيل بتعزيز هويتهم الوطنية معتبرين أنفسهم جزءًا من الشعب الفلسطيني، إلا أنهم من الجهة الأخرى، حسموا مسألة المواطنة بمفهوم أن لهم أهدافا سياسية وأدوات نضالية مختلفة عن باقي قطاعات الشعب الفلسطيني.

تحاول فكرة الخدمة المدنية، كما تطرح، الربط ليس بين الحقوق والواجبات فقط، وإنما تحاول أن تجعل أبناء الأقلية العربية يذوتون العلاقة بين الهوية والقضايا المطلبية اليومية، بحيث يتحول مطلب الحصول على الحقوق المطلبية اليومية ليتم من خلال التخلي عن الكرامة والهوية الوطنية، وعبر قناة التشويه الثقافي. إن الخدمة المدنية هي عملية متناقضة لصراع طويل خاضته الأقلية الفلسطينية ونخبها السياسية والثقافية في سبيل الوصول إلى المعادلة الحساسة بين الهوية الجماعية والقضايا المدنية، بحيث تصبح المطالبة بالحقوق المدنية جزءا من تعزيز الهوية الوطنية (مصطفى، ٢٠٠٦).

وبالإضافة إلى النقاش والصراع على الطابع اليهودي للدولة يمكن إجمال سياسات الأكثرية تجاه الأقلية بالنقاط التالية:

أولا: من الاندماج بدون مساواة إلى الفصل بدون أوتونوميا

تبنت الأغلبية ودولتها سابقا خطاب الاندماج كجزء من محاولة احتواء الفلسطينيين في إسرائيل، ولا يشمل خطاب الاندماج مساواة جماعية للفلسطينيين في إسرائيل، بل مساواة فردية منقوصة، فالأغلبية ترفض حتى الآن الاعتراف بالأقلية العربية كأقلية قومية، وتفضل التعامل معها على مستوى الخطاب وحتى الممارسة كطوائف متفرقة. كما أن غياب الاعتراف بالحقوق القومية الجماعية للفلسطينيين في إسرائيل، يتجسد في الخطاب الجديد للأغلبية الذي يريد الفصل بين المجموعتين ولكن دون إعطاء حقوق جماعية للمجموعة العربية، مثل إقامة حكم ذاتي ثقافي، أو حتى حكم ذاتي مؤسساتي غير إقليمي (سموحة، ١٩٩٩)، فالدولة تريد الحفاظ على هويتها وطابعها اليهودي من خلال الفصل بين المجموعتين، ويتم الفصل كما ذكر سابقا دستوريا، قانونيا، سياسيا وخدماتيا، لا بل إنه في بعض الأحياء العربية في المدن الساحلية (المختلطة) مثل اللد والرملة، تم بناء جدران فاصلة بين الأحياء اليهودية والأحياء العربية، وحشر العرب في سجن داخل أحيائهم.

ثانيا: تعميق سياسات الإثنية بدل سياسات المواطنة

لم تؤثر العولمة في اتجاه تعزيز سياسات المواطنة في إسرائيل، بل قدمت الحالة الإسرائيلية نموذجا لحالة أدت العولمة فيها الى التشديد على هوية الدولة وطابعها (بشارة، ٢٠٠٥). عمقت إسرائيل في العقدين الأخيرين من سياستها الإثنية على حساب سياسات المواطنة. صحيح أن إسرائيل تعرف ذاتها على أنها دولة يهودية وديمقراطية، إلا أن حيز يهوديتها يضيق حيز ديمقراطيتها، وفي حالات كثيرة يلغي هذا الحيز أي سياسات مواطنة في التعامل مع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وأكبر مثال صارخ على السياسات الإثنية هو العملية التشريعية الأخيرة التي تعزز يهودية الدولة، وخصوصا تلك المتعلقة بتمديد العمل في قانون المواطنة.

ثالثا: من خطاب الحقوق الفردية الى خطاب الواجبات الجماعية

لا تشتق الحقوق في الدولة اليهودية من خلال خطاب المواطنة، بل من خلال الانتماء العضوي إلى المجموعة المهيمنة (اليهودية)، أو من خلال خدمة الحيز العام كما تعرفه الدولة، رغم معرفتنا عن غياب العلاقة بين الحقوق والواجبات في النظام الديمقراطي. تحاول الدولة اليهودية ربط الحقوق، الفردية طبعا، باستحقاقات، وفي هذا الإطار تم طرح مشروع الخدمة المدنية كجزء من ربط الحقوق بالواجبات. تحاول فكرة الخدمة المدنية، كما تطرح، الربط ليس بين الحقوق والواجبات فقط، وإنما تحاول أن تجعل أبناء الأقلية العربية يذوتون العلاقة بين الهوية والقضايا المطلبية اليومية، بحيث يتحول مطلب الحصول على الحقوق المطلبية اليومية ليتم من خلال التخلي عن الكرامة والهوية الوطنية، وعبر قناة التشويه الثقافي. إن الخدمة المدنية هي عملية متناقضة لصراع طويل خاضته الأقلية الفلسطينية ونخبها السياسية والثقافية في سبيل الوصول إلى المعادلة الحساسة بين الهوية الجماعية والقضايا المدنية، بحيث تصبح المطالبة بالحقوق المدنية جزءا من تعزيز الهوية الوطنية (مصطفى، ٢٠٠٦).

جدول يبين توازن القوى بين

المعسكرات في السياسة الإسرائيلية

	اليسار	المركز	اليمين	العرب
٢٠٠٩	١٦	٢٨	٦٥	١١
٢٠٠٦	٢٤	٣٦	٥٠	١٠
٢٠٠٣	٢٨	١٥	٦٩	٨
١٩٩٩	٣٨	١٢	٦٠	١٠
١٩٩٦	٤٣	٤	٦٤	٩
١٩٩٢	٥٦	–	٦١	٥
١٩٨٨	٤٧	٢	٦٥	٦

خلاصة

يمكن اعتبار مرحلة العقدين الأخيرين مرحلة الهوس الإثني اليهودي، حيث يجري التشديد على هوية الدولة اليهودية وطابعها الإثني، من خلال تكريس هذا الطابع وما يترتب عليه من إجراءات سياسية لم يسبق لها مثيل من قبل. هناك من يعترف أن ديمقراطية الدولة في صراع دائم مع يهوديتها، لكن ليس من وجهة نظر الفلسطينيين في إسرائيل الذين يعتقدون أن هناك تناقضا بين يهودية الدولة وديمقراطيتها، يحولها إما إلى حالة أبرتهايد أو إلى دولة إثنوقراطية وليس ديمقراطية. بل إن هناك تيارا صهيونيا يدعي أن الديمقراطية تسمح "للأعداء من الداخل" باستغلالها ضد يهودية الدولة، لذلك هناك حاجة دائمة لتقليص مساحة الديمقراطية وتوسيع الطابع اليهودي للدولة، وربط المواطنة باستحقاقات معينة.

زاد الحديث عن صعود اليمين في إسرائيل في أعقاب نتائج انتخابات الكنيست الثامن عشر، والحقيقة أن هذا الكلام أقل ما يقال عنه إنه غير صحيح. وقبل الخوض في ذلك لا بد من الإشارة إلى أن الباحث قد يجد نفسه في حالة "بلبلة" في فهم اليسار واليمين في الحالة الإسرائيلية، فهي لا تشبه صعود اليسار أو اليمين في أوروبا، التي شهدت صعودا واضحا لقوى اليمين التقليدي والجديد أو اليمين المتطرف في العقد الأخير. وجاء صعود اليمين في أوروبا بسبب تراجع اليسار الأوروبي وعدم طرحه بشكل جدي لمشروعه الاشتراكي الديمقراطي من جهة، وتفاقم قضية مهاجري العمل (وهو المصطلح الاجتماعي العلمي الصحيح وليس "العمال الأجانب"، حيث فيه نوع من الاستعلائية والعنصرية) في أوروبا الذين يحصل بعضهم على التجنس، من جهة أخرى.

وأفضل مثال على حالة اختلاط مفاهيم اليمين واليسار في إسرائيل هو حزب "إسرائيل بيتنا"، فهذا الحزب يؤمن باقتصاد السوق، وبعض المفاهيم الليبرالية في علاقة الدين مع المجتمع والدولة، على الرغم من أن أحد إشكاليات اليمين واليسار في إسرائيل أنه لا يمكن فصل الدين عن الدولة، فاليمين لا يمكن أن يكون ليبراليا في إسرائيل واليسار لا يمكن أن يكون علمانيا، لأن الدين هو مركب في الهوية القومية اليهودية وفي تعريف الدولة وفي تحديد المجموعة السياسية. بينما يستطيع أن يكون اليمين الأوروبي ليبراليا في علاقة الدين مع الدولة وفي الاقتصاد. وبالعودة إلى حزب "إسرائيل بيتنا": يؤمن هذا الحزب باقتصاد السوق ولكنه يتبنى رؤية قومجية في علاقة الدولة مع العرب ومع الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه بخلاف اليمين الإسرائيلي يطالب بالفصل الديمغرافي والجغرافي عن الفلسطينيين.

تصنف الأدبيات الإسرائيلية الأحزاب الدينية اليهودية في معسكر اليمين، فحركة "شاس" التي تؤمن بدولة الرفاه تصنف يمينيا، ربما لمواقفها السياسية من الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، وجمهورها هو من الطبقات الفقيرة التي تعتاش على مخصصات الدولة، بينما مواقفه هي مواقف يمينية في التعامل مع الصراع. ليست هناك حالة مشابهة لهذه الوضعية في العالم. فمثلا في نظرة ثاقبة يتضح أن رؤية ليبرمان للصراع لا تختلف كثيرا عن رؤية حزب العمل، بينما يصنف هو يمينيا ويصنف حزب العمل يساريا، مع التأكيد أن جمهور مصوتي حزب العمل وميرتس اليساريين هو

من البرجوازية والطبقة الوسطى الإسرائيلية. ففي الحالة الطبيعية يجب أن تدعم البرجوازية والبرجوازية الصغيرة أحزاب اليمين لأنها تؤمن باقتصاد السوق وبتقليص دور وتدخل دولة الرفاه.

إذن، إذا قبلنا المفاهيم الإسرائيلية لمفهومي اليمين واليسار، فليس هناك صعود لليمين، هناك انهيار لليسار. منذ الانقلاب السياسي في إسرائيل العام ١٩٧٧ وحتى الآن، تحول اليمين عموما وحزب الليكود تحديدا إلى المعسكر والحزب الحاكم في الدولة باستثناء سبع سنوات حكم فيها حزب العمل. يمكن القول إن العقود الثلاثة الأولى كانت حقبة حزب العمل، بينما العقود الثلاثة الأخيرة هي حقبة حزب الليكود أو اليمين. وكل الحديث عن صعود لليمين هو كلام يهدف إلى الإثارة الإعلامية، وإذا قسمنا الخارطة السياسية الإسرائيلية إلى يمين ويسار حسب المفاهيم الإسرائيلية واستثنينا العرب من هذه التقسيمة، فان اليمين حصل في العام ١٩٨٨ على ٦٥ مقعدا بينما حصل اليسار على ٤٧ مقعدا، في العام ١٩٩٢ (الانتخابات التي فاز فيها حزب العمل بجدارة على الليكود) حصل اليمين على ٦١ مقعدا بينما حصل اليسار على ٥٦ مقعدا، وفي العام ١٩٩٦ حصل اليمين على ٦٤ مقعدا بينما حصل اليسار على ٤٣ مقعدا، في العام ١٩٩٩ حصل اليمين على ٦٠ مقعدا وحصل اليسار على ٣٨ مقعدا، في العام ٢٠٠٣ حصل اليمين على ٦٩ مقعدا بينما حصل اليسار على ٢٨ مقعدا، وفي العام ٢٠٠٦ حصل اليمين على ٥٠ مقعدا واليسار على ٢٤ مقعدا، وفي الانتخابات الأخيرة حصل اليمين على ٦٥ مقعدا واليسار على ١٦ مقعدا.

أما النقطة الأخرى التي لا بد من التطرق إليها فتتعلق ببرنامج حزب "إسرائيل بيتنا". يستند برنامج هذا الحزب إلى فكرتين أساسيتين: الأولى– "بدون ولاء لا توجد مواطنة"، الثانية– الفصل بين الشعبين هو الحل المثالي للصراع، وجزء من هذا الفصل يجب أن يتم أيضا من خلال تبادل سكاني يشمل مناطق عربية داخل الخط الاخضر. إن الفكرة الأولى هي فكرة جديدة على أدبيات المواطنة، ففي الحقيقة أن أدبيات المواطنة لا ترى فرقا بين من يطرح شعار "بدون ولاء لا توجد مواطنة" أو بين من يطرح مشروع الخدمة المدنية الذي يربط الحقوق بالواجبات. إن شعار ليبرمان لا يختلف في الجوهر عن فكرة الخدمة المدنية التي يطرحها التيار السياسي المركزي في إسرائيل من اليمين إلى اليسار، شعار ليبرمان هو جوهر الخدمة المدنية، والخدمة المدنية لا يمكن أن تتم بدون مفهوم الولاء. أما بالنسبة لفكرة الفصل بين الشعبين فإنها فكرة عمرام متسناع عندما شغل منصب رئيس حزب العمل وتنافس في انتخابات ٢٠٠٣ وطبقها شارون خلال ولايته لأنه آمن بها إيمانا قاطعا، وجاء الاثنان بفكرة الفصل بين الشعبين كجزء من حل أو إدارة الصراع مع الفلسطينيين. أما بالنسبة لفكرة التبادل السكاني فقد طرحت على مدار العقدين الأخيرين من قبل اليسار أولا ثم من أطراف من اليمين عندما كان ليبرمان ما زال سياسيا صغيرا في حزب الليكود لم يسمع عنه أحد، ولذا فإن ليبرمان في موضوعي الفصل والتبادل السكاني لم يأت بجديد. بناء على ذلك فإن انتخابات الكنيست الأخيرة عمقت التوجه الإسرائيلي ضد الأقلية الفلسطينية، ولم تبدأ حقبة جديدة في التعامل معها. وربما تشهد المرحلة القادمة تطرفًا في هذا التوجه وليس تجديدا فيه.

المصادر:

Aronowitz, Stanley (1992). The politics of identity :class, culture, social movements. New York: Rutledge.

Ghanem, As'ad (2001(. The Palestinian Arab Minority In Israel: A Political Study. Albany university of New York press.

Jamal, A. (2002). "Abstention as Participation: The Paradoxes of Arab Politics in Israel". In: A. Arian and M. Shamir (eds.). Election in Israel-2001. Jerusalem: The Israel Democracy Institute.

Philips, Anne (1995). The politics of Presence: The Political Representation of Gender, Ethnicity and Race. Oxford: Clarendon Press.

Smooha, Sammy. (1989). "A Typology of Jewish Orientations toward the Arab Minority in Israel". Asian and African Studies 132-3 , (November) 155-182.

Smooha, Sammy (1990). "Minority Status in an Ethnic Democracy: The Status of the Arab Minority in Israel". Ethnic and Racial Studies 133 , (July): 389-413.

Smooha, Sammy (1992). Arabs and Jews in Israel Vol.2. Boulder and London: Westview Press.

Smooha, Sammy (1997). "Ethnic Democracy: Israel as an Archetype". Israel Studies 2,2, pp: 198-241.

Smooha, Sammy (2002). "The Model of Ethnic Democracy: Israel as a Jewish and Democratic State". Nation and Nationalism 84,. pp: 475-503.

Taylor, Charles (1994). "The Politics of Recognition". In: Amy Gutmann (ed.) Multiculturalism: Examining the Politics of Recognition. Princeton: Princeton University Press.

Yiftachel, Oren and As'ad Ghanem (2004). "Understanding 'ethnocratic' Regimes: the Politics of Seizing Contested Territories" Political Geography, Volume 23, Issue 6, Pages 647-676.

Yiftachel, Oren and As`ad Ghanem (2002). "Ethnocratic Regimes: the politics of seizing contested territories". Submitted to Political Geography.

Yiftachel, Oren, Nadim Rouhana and As`ad Ghanem (1999). "Questioning Ethnic Democracy". Israel Studies 32, pp:253-266.

أبو بكر، خولة وداني رابينوفيتش (٢٠٠٤). جيل منتصب القامة. رام الله: مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

اربيلي، شاؤول وآخرون (٢٠٠٦). الإثم والحماقة: حول الاقتراحات لنقل تجمعات عربية من إسرائيل إلى فلسطين. القدس: معهد فلورسهايمر للسياسات. (بالعبرية).

أمارة، محمد ومصطفى كبها (٢٠٠٥). هوية وانتماء: مشروع المصطلحات الأساسية للطلاب العرب. طمرة: جمعية ابن خلدون.

بشارة، عزمي (٢٠٠٥). من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية. رام الله: مؤسسة مواطن.

بشارة، عزمي (١٩٩٨). الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى، رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

حيدر، عزيز (١٩٩٧). الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو. بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية.

ساغي، آفي (٢٠٠٦). رحلة اليهودي- الإسرائيلي: قضايا الثقافة والهوية. القدس: معهد السلام هرطمان. (بالعبرية).

سلطاني، نمر (٢٠٠٣). مواطنون بلا مواطنة. حيفا: مدى الكرمل.

سلطاني، نمر (٢٠٠٤). إسرائيل والأقلية الفلسطينية ٢٠٠٣. حيفا: مدى الكرمل.

سلطاني، نمر (٢٠٠٥). إسرائيل والأقلية الفلسطينية ٢٠٠٤. حيفا: مدى الكرمل.

سموحة، سامي (١٩٩٩). حكم ذاتي (أوتونوميا) للعرب في إسرائيل. القدس: مركز دراسات المجتمع العربي. (بالعبرية).

سوفير، أرنون (٢٠٠٣). إسرائيل: الديمغرافيا ٢٠٠٠- ٢٠٢٠: المخاطر والإمكانيات. حيفا: جامعة حيفا. (بالعبرية).

سبان، إيلان (٢٠٠٠). المكانة القانونية للأقليات في دول ديمقراطية متصدعة. دراسة لنيل شهادة الدكتوراه. القدس: الجامعة العبرية. (بالعبرية).

شحادة، إمطانس (٢٠٠٤أ). الإفقار كسياسة. حيفا: مدى الكرمل.

شطولفر، غيلا (٢٠٠٨). "السياسات الديمغرافية لإسرائيل في مجالات الولادة وحقوق النساء والأقليات". مجلة قضاء وحكم، المجلد ١١، عدد ٢. ص:٤٧٣-٥١٦. (بالعبرية).

غانم، أسعد ومهند مصطفى (٢٠٠٤). دولة ضد مواطنيها: حالة اعتقال قيادة الحركة الإسلامية. أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة.

غابيزون، روت (١٩٩٩). إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية: التوترات والآمال. تل أبيب: منشورات الكيبوتس الموحد. (بالعبرية).

غابيزون، روت ودافنا هاكير (تحرير) (٢٠٠٠). الاستقطاب العربي اليهودي في إسرائيل. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية).

مصطفى، مهند (٢٠٠٦). "الخدمة المدنية والفلسطينيون في إسرائيل: بين خطاب المواطنة والخدمة المدنية". في مجموعة مؤلفين. الخدمة المدنية والفلسطينيون في إسرائيل. أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة. ص: ٧-٣٠.

مصطفى، مهند ونهاد بقاعي (٢٠٠٨). هوية وانتماء: ٦٠ عاما من النكبة ٦٠ مصطلحا في النكبة. طمرة: جمعية ابن خلدون.

يعكوبسون، ألكسندر وأمنون روبنشتاين (٢٠٠٣). إسرائيل وأمم العالم: الدولة القومية اليهودية وحقوق الإنسان. القدس: منشورات شوكن. (بالعبرية).